قيام الحكم الملكي في العراق:

بعد استمرار الانتفاضات الشعبية ضد الاحتلال البريطاني في عموم مناطق العراق، والتي وصلت ذروتها في ثورة العشرين قررت السلطات البريطانية تشكيل الحكومة المؤقتة، وعلى ذلك الأساس وصل برسي كوكس إلى بغداد في ١١ تشرين الأوّل ١٩٢٠، وراح يعمل على تهدئة الأوضاع المضطربة في العراق، لما لَهُ من معرفة سابقة ببعض الساسة العراقيين، فضلًا عن كفاءته وقبوليته من أطراف عِدَّة بريطانية وعراقية على حدّ سواء، وبدأ يعمل لتنفيذ السياسة البريطانية وخططها بالعراق، وأجرى مشاورات مع بعض الشخصيات العراقيّة وعدد من رجال الإدارة البريطانية لشرح خطته لتأسيس الحكومة المؤقتة، وأذاع بيان بذلك الخصوص محددًا أعمال الحكومة المؤقتة، التي ستكون تحت إرشاده وتوجيهاته.

الحكومة العراقيّة المؤقتة:

رشح برسي كوكس السيد عبدالرحمن النقيب الكَيلاني[١٥٦] (نقيب أشراف بغداد) لتولي رئاسة مجلس الوزراء في الحكومة المؤقتة، لمركزه الديني، وكُبر سنه، فضلًا عن موقفه من أحداث ثورة العشرين[١٥٧]، وللعلم أَنَّ

---

(١٥٦) للمزيد من التفاصيل ينظر: رجاء حسين الخطاب، عبدالرحمن النقيب – حياته الخاصة وآراؤه السياسية وعلاقته بمعاصره، ط١، منشورات المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٥.

(١٥٧) أشارت ألمس بيل إلى أَنَّ من بين الذين قدّموا لنا (البريطانيين) العضد والمؤازرة كان عبدالرحمن النقيب، وكان موقفه ذلك محل ارتياح الحكومة البريطانية. ينظر: (ألمس) بيل، فصول من تاريخ العراق..، ص٤٧١. كما ينظر رأي عبدالرحمن النقيب بثورة العشرين: رجاء حسين الخطاب، المصدر السابق، ص٢٠. وبعد اطلاعنا على بعض المصادر يمكن أنْ نشير إلى أَنَّ النقيب كان يطمح أَنْ تسير الأحداث قبل الثورة على وفق الأسلوب السياسي والمطالبات المشروعة من دون الالتجاء إلى الثورة وتعرض السكان للقتل والدمار في ظل عدم التكافؤ في ميزان القوى بين الطرفين، في الوقت الذي انتقدته بعض

السيد عبدالرحمن النقيب كان لا يرغب بتولي رئاسة مجلس الوزراء، إلّا أَنَّ كوكس أقنعه لتولي المنصب[١٥٨]، ثمَّ ما لبث الأخير أَنْ ألّف المجلس الذي ضم رئيسًا وثمانية وزراء، مع كُلّ وزير مستشار بريطاني، فضلًا عن عشرة وزراء بلا وزارة، لضمان تمثيل المناطق العراقيّة آنذاك، وتشكّلت الوزارة فعلًا في ٢٥ تشرين الأَوّل ١٩٢٠ على النحو الآتي:

١. الرئيس: عبدالرحمن النقيب.
٢. وزير الداخلية: طالب النقيب.
٣. وزير العدل: مصطفى الآلوسي.
٤. وزير الدفاع: جعفر العسكري.
٥. وزير المالية: ساسون حسقيل[١٥٩].
٦. وزير التجارة: عبداللطيف المنديل.
٧. وزير الأشغال العامة: عزت الكركوكلي.
٨. وزير النافعة والصحة: محمد مهدي الطبطبائي.
٩. وزير الأوقاف: محمد علي فاضل[١٦٠].

هكذا تَمَّ تشكيل الوزارة النقيبية من قبل برسي كوكس، الذي طلب من عبدالرحمن النقيب توجيه الدعوة للوزراء الذين حضروا للاجتماع في دار

المصادر ووصفته بشيخ الإنهزاميين. ينظر: توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧، ص٣٦.

(١٥٨) ينظر: علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الملكي، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص٣٩.

(١٥٩) أكد بعضهم أَنَّ حسقيل عميد أكبر العائلات المصرفية اليهودية في بغداد. ينظر: عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث ١٩١٤-١٩٣٩، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٦٦.

(١٦٠) للمزيد ينظر: مجموعة باحثين، المفصل..، ص٢١٢.

النقيب يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ وكما هو معلوم كان هناك مستشار بريطاني لكُلّ وزارة، وهنا نستنتج أَنَّ النظام في العراق في عهد الحكومة العراقيّة المؤقتة كان نظام حكم مزدوج، في الوقت الذي كانت تلك الحكومة نتيجة من نتائج ثورة العشرين على الرغم من أَنَّ ثوار العشرين في العراق انتفضوا ضد نظام الانتداب، وكانوا يطمحون لنيل الاستقلال التام(١٦١)، حثَّ عبدالرحمن النقيب على المثابرة في العمل وتقديم الخدمات، وفي هذا الاتجاه أَصدر المندوب السامي البريطاني بيانًا في ٨ تشرين الثاني أوضح فيه الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة، والذي يصب في تمهيد الطريق أمام الشعب العراقيّ لإبداء الرأي في تشكيل الحكومة التي يريدها، فضلًا عن بذل الجهود لإصدار مشروع التقسيم الإداري للعراق، والذي بموجبه قُسِّم العراق على عشرة ألوية وخمسة وثلاثين قضاءً، وخمس وثمانين ناحية، (علمًا في كانون الثاني ١٩٢٢ أصبح عدد الألوية أحد عشر بإضافة الكوت)، كما وافقت الحكومة على عودة عدد من السياسيين المنفيين، بسبب نشاطاتهم في الثورة، وفي ذلك السياق أَصدر مجلس الوزراء عدد من التعيينات لموظفين عراقيين وعرب، وأكدت التعليمات التي أصدرها كوكس أَنَّ كُلّ وزير يُعَدُّ مسؤولًا عن إدارة وزارته، شرط أَنْ يكون خاضعًا لإشراف مجلس الوزراء، ومشورة المستشار البريطاني، وسلطة المندوب السامي العليا، والذي تكون قراراته نهائية وحاسمة(١٦٢).

---

(١٦١) المصدر نفسه، ص٢١٢.

(١٦٢) إبراهيم خليل أحمد، جعفر عبّاس حميدي، المصدر السابق، ص٢٨.

مؤتمر القاهرة وترشيح فيصل ابن الحسين ملكًا على عرش العراق:

عانى التشكيل الإداري الذي أقامه كوكس في العراق من عوامل ضعف عديدة، كان من بينها عدم توفر الثقة الكاملة بين الموظفين العراقيين والمستشارين البريطانيين، الذين كانت مهمتهم المحافظة على المصالح البريطانية الخاصة في مالية العراق ومؤسساته العسكرية، أي إنَّ ذلك المستشار كان يهتم بالعراق بقدر مصلحة بلاده، وعلى الرغم من كُلّ تلك التوجهات شعرت الحكومة البريطانية أَنَّ التكاليف المالية للاحتلال البريطاني للعراق كانت باهظة. وارتفعت بعض الأصوات في داخل بريطانيا للمطالبة بالجلاء عن العراق، وفي ١٤ شباط ١٩٢١ نقل ونستن تشرشل من منصب وزير الحربية إلى منصب وزير المستعمرات، ووجد أَنَّ تخفيض التكاليف المالية وتحقيق المصالح البريطانية في العراق تتم عن طريق الحكم غير المباشر. وفي ١٢ آذار ١٩٢١ عُقِد مؤتمر القاهرة، للنظر في عدد من القضايا التي تخص الشرق الأوسط ومنها قضايا العراق، وقد حضر ذلك المؤتمر برسي كوكس، وقائد القوات البريطانية في العراق ألمر هولدين، والسكرتيرة الشرقية لدار المندوب السامي ألمس بيل، ووزيري الدفاع والمالية العراقيان في الحكومة المؤقتة جعفر العسكري وساسون حسقيل[١٦٣]. ومن بين ما طُرِحَ في المؤتمر التخفيض العاجل للنفقات البريطانية في العراق، وإعادة النظر في مستقبل العلاقات بين العراق وبريطانيا، والمصادقة على ترشيح فيصل بن الحسين

(١٦٣) فاضل حسين وآخرون، تاريخ العراق المعاصر..، ص٢٤.

لعرش العراق، فضلًا عن دراسة طبيعة وتشكيلات القوات الدفاعية الجديدة[١٦٤].

اقتنع تشرشل بتنصيب فيصل ملكًا على العراق، كون ذلك التنصيب سيزيد من تسلط الحكومة البريطانية عليه وعلى أبيه ملك الحجاز، ولاسِيَّمَا بعد تجربته الفاشلة في سورية، مِمَّا يجعله معتمدًا على المشورة البريطانية ومعونتها، فضلًا عن ذلك وجدت السلطات البريطانية أَنَّ ترشيح فيصل سيكون بمنزلة البر في الوعود، التي أعطيت خلال الحرب إِلى العرب عامة والشريف حسين خاصة، وأَنَّ تنصيبه ملكًا سيكون محل ترحيب القوميين العرب، لدوره في القضية العربيّة، وقيادته لقوات الثورة العربيّة الكبرى عام ١٩١٦، هذه وغيرها دفعت السلطات البريطانية للمصادقة على ترشيح فيصل[١٦٥]. ومن جهة أُخرى عرضت أسماء عدد من المرشحين لعرش العراق كان منهم عربيًا ومسلمين، تفاوتوا في مراكزهم وإمكانياتهم، منهم:

١. عبدالرحمن النقيب: شخصية معروفة، وله أنصار في بغداد.
٢. طالب النقيب: شخصية بصرية.
٣. عبدالهادي العمري: من أسرة موصلية.
٤. فيصل ابن الشَّريف حسين: ملك سورية المخلوع.
٥. عبدالله ابن الشَّريف حسين: رُشِحَ من قبل المؤتمر العراقيّ، الذي انعقد في دمشق في ٨ آذار ١٩٢٠.
٦. الشّيخ خزعل: أمير المحمرة.

---

(١٦٤) فيليب ويلارد أيرلند، المصدر السابق، ص٢٤٣.
(١٦٥) ل. ن. كوتلوف، المصدر السابق، ص٢٦٣.

٧. ابن سعود: أمير نجد.

٨. برهان الدِّين: أمير تركي (ابن آخر سلاطين الدولة العثمانية)[١٦٦].

ترددت أسماء أُخرى منها أحد أمراء الأسرة المالكة في مصر، وكانت السلطة البريطانية عازمة على وجوب اختيار حاكم عربي من عائلة الشَّريف حسين، وبالذات فيصل، وذلك لاقتناعها أَنَّهُ الأفضل في تحقيق مصالحها في العراق، ومن المفيد أَنْ نشير إلى ظهور تيار قبل قيام الحكم الملكي دعا إلى إقامة نظام جمهوري في العراق، تجمع حوله عددًا من الشخصيات العراقيّة البارزة، أمثال: توفيق الخالدي، وفخري الدِّين جميل، وعبدالمجيد الشاوي، حتّى أَنَّ جون فيلبي أشار صراحة إلى أَنَّ الشعور العام في العراق كان آنذاك ميالًا إلى الجمهورية وضد الملكية[١٦٧]، إلَّا أَنَّ السلطات البريطانية لم توافق على طروحات ذلك التيار، فلم يتم نشر أي رأي يسانده أو يدعمه في الصحافة، بل على العكس نشرت ردود معارضة لفكرة الجمهورية، وأكدت السلطات البريطانية أَنَّ النظام الجمهوري يحتاج إلى شعب واعٍ ومتقدم، وأَنَّ ذلك لم يتوفر آنذاك في العراق، الذي لم تكن أوضاعه الاجتماعية، والسياسية، والدولية تهيأهُ للحكم الجمهوري[١٦٨]، كما أَنَّ قيام حكم ملكي يكون منسجمًا مع النظام البريطاني ومحاكي لَهُ هو الهدف المنشود لَهُ في تلك المرحلة.

---

(١٦٦) عبدالرحمن البزاز، العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، ط٣، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧، ص١٢١؛ مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص٢١٨.

(١٦٧) هـ. س. جون فيلبي، أيام فيلبي في العراق، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، ١٩٥٠، ص٤٥.

(١٦٨) عبدالرحمن البزاز، المصدر السابق، ص١٣٢.